الباب الثالث

مراحل صراع الهوية وتاريخها

صراعات الهوية في العالم العربي

ان تعريفات الهوية وأنماطها المتعددة وبعض المشكلات التي تثيرها يعبر عن بحث موضوع الهوية بكل ما يتضمنه من مشكلات وتعقيدات من وضع التوازن إلى وضع الصراع الدموي ونقصد بوضع التوازن الاعتراف بأن هناك أوضاعاً اجتماعية معرفية ومذهبية ودينية متطرقة قد تظل كامنة في بنية المجتمع والثقافة، وقد تثير بعض المصادمات من حين لآخر غير أنها في لحظة تاريخية ما ولأسباب متعددة قد تؤدي إلى الانتقال الخاطف المفاجئ من وضع التوازن إلى وضع الصراع الدموي بين أطراف متعددة وهذه اللحظة التاريخية الفارقة هي اندلاع ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي التي اشتعلت في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وما أدت إليه من انفجار صراع الهويات بصورة غير مسبوقة، مما أدى إلى سقوط مئات الآلاف من القتلى وهجرة ملايين المواطنين من بلادهم الأصلية إلى أوروبا هروباً من الجحيم

المشتعل وقد تكون سوريا على وجه الخصوص نموذجاً لصراع الهويات الدموي، حيث فاقمت منه معارك الدول العظمى ومنافساتها العميقة على النفوذ السياسي.

وإذ أردنا أن نوصف الهويات المتصارعة في حالة التوازن فيمكن لنا أن نبدأ بالصراع الأساسي بين الدولة العربية الناشئة -خصوصاً في عصر الاستقلال الوطني في الخمسينيات- وبين القبيلة ومن المعروف أن بعض البلاد العربية يقوم تنظيمها الاجتماعي أساساً على القبيلة، حيث يعرف الفرد بانتمائه إلى قبيلة ما وهناك بعض البلاد العربية يمكن اعتبارها قبلية أساساً، في مقدمتها ليبيا واليمن والسودان بعبارة أخرى، لا يمكن للباحث الاجتماعي أو العالِم السياسي أن يفهم طبيعة هذه المجتمعات إلا إذا بحث الموضوع أنثروبولجياً، بمعنى الدراسة المنهجية للقبائل المتعددة في المجتمع ونفوذها السياسي وقد حاولت ليبيا في بداية عهد الاستقلال تجاوز الوضع القبلي السائد، وإنشاء دولة حديثة تعلو على مصالح القبائل المتنافسة، لكي تصوغ نمطاً حديثاً من المواطنة يربط الفرد بوطنه في المقام الأول، وليس بالقبيلة التي ينتمى إليها غير أن هذه العملية التاريخية المهمة توقفت للأسف الشديد بقيام معمر القذافي، الذي- في سبيل توطيد نظام حكمة الديكتاتوري- ألغى كل مؤسسات الدولة الليبية الناشئة سواء كانت مؤسسات سياسية أو

قضائية أو إدارية، وأنشأ مجموعات من الفوضويين أطلق عليها اللجان الشعبية لإرهاب خصومه، وقمع كل الأصوات السياسية المعارضة ليس ذلك فحسب بل إنه أحيا القبيلة من جديد التي حاولت دولة السنوسي تحييدها بترسيخ مبدأ المواطنة وهكذا حين قامت الثورة في ليبيا -بدعم مباشر من حلف الناتو- تم إسقاط الدولة التي وإنْ كانت دولة هشة إلا أنها كانت أفضل من حركة انبعاث القبيلة من جديد، حيث بدأ الصراع بين القبائل، وحاولت كل قبيلة أن تكون هي المسيطرة على موارد البلاد، وبالتالي تصبح مطلقة النفوذ السياسي ويصبح السؤال الملح ماذا بعد إسقاط الدولة الهشة في ليبيا؟وهل في الإمكان الخلاص النهائي من صراع القبائل أم أن الفوضى القبلية ستكون هي الحاكمة؟.

والأوضاع نفسها تقريباً نجدها في اليمن، وهي بلد قبلي بامتياز، وقد حاول عدد من ضباط الجيش أبرزهم على عبد الله صالح الحكم بيد من حديد واستطاع لسنوات طويلة القضاء النسبي على النفوذ القبلي السياسي، إلا أن رياح الثورة التي هبت على اليمن أسقطت النظام الديكتاتوري، وفتحت أبواب الصراع مرة أخرى بين القبائل وتحول إلى صراع عقدي بين الحوثيين وخصومهم، مما دفع بقوى عربية أخرى للتدخل عسكرياً لحسم الصراع العقدي بين الحوثيين الشيعة وأهل السُنة.

الصراع بين القبيلة والدولة كان هو الصراع التقليدي في مجال الهويات ، ولكن يكاد يكون أخطر منه الصراع بين الأعراق في العالم العربي، لأنه يضم بالإضافة إلى العرب الخلص الأكراد والبربر ولهم لغاتهم الخاصة وثقافتهم المتميزة وقد دار من قبل في العراق صراع دامٍ بين الأكراد وبين النظام السياسي العراقي السُني وقد حاول صدام حسين مواجهة الموقف المتفجر بمنح الأكراد الحكم الذاتي، إلا أن التجربة فشلت ولو نظرنا إلى المغرب والجزائر، حيث توجد قطاعات واسعة من البربر، لغتها القومية هي الأمازيجية، لوجدنا أن الدعوة إلى تقرير الأمازيجية كلغة تعليم نجحت في إجبار المغرب على ذلك، وإنْ كانت هناك دعوات أمازيجية متطرفة تطالب بالحكم الذاتي .

ونذر الصراع أصبحت توضح عوامل وملامح النزاع الذي أصبح وشيكاً في بؤرته المركزية، وتمثلها مدينة كركوك، لأن استقطابات آلية الصراع فيها كشفت عن المكونات الفرعية الآتية:

* موضوعات الصراع: صراع حول الهوية والانتماء العرقي- صراع حول النفط.

* أطراف الصراع: الأكراد- التركمان- العرب- الطوائف الآشورية- الكلدانية

وتزايد المخاطر، وانفجار الصراع في كركوك يمكن أن يؤدي إلى انزلاق منطقة شمال العراق بالكامل وجنوب تركيا إلى الفوضى، ويمكن أن يؤدي إلى توريط المزيد من الأطراف الأخرى في النزاع، وسيكون أبرزها: الحكومة الفيدرالية العراقية- حكومة كركوك الإقليمية- الحكومة التركية،التي حشدت جيشها بالفعل وتنوي التدخل من أجل توجيه ضربة استباقية- الأمم المتحدة والتي سوف تضطر إلى إرسال مبعوث خاص- الجامعة العربية- الإدارة الأمريكية التي تتورط قواتها في هذه المنطقة حالياً وحتى الآن، ماتزال الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية تعملان باجتهاد من أجل القضاء على احتمالات انفجار الصراع، باستخدام الآليات الآتية:

- تأجيل الاستفتاء الذي نص عليه الدستور العراقي الجديد حول الوضع الشرعي والقانوني لمدينة كركوك.

- تأجيل القيام بإجراءات عملية تصنيف محافظة كركوك من حيث وضعها القانوني: هل تتبع المنطقة الكردية، أم تكون تحت سيطرة الحكومة العراقية المركزية، أم تكون منطقة فيدرالية قائمة بذاتها.

ـ تأجيل ترتيبات تقاسم السلطات وتوزيع المناصب بين الجماعات الأربعة الرئيسة الموجودة في كركوك، وتتمثل في: العرب، الأكراد، التركمان، الطوائف الآشورية- الكلدانية.

ـ تأجيل عملية تصحيح المظالم السابقة، مثل: هل يتم إعطاء حق العودة لمنطقة كركوك لمن قام نظام صدام السابق بطردهم من المنطقة وبالذات الأكراد، أم يتم إعطاءهم تعويضات مناسبة بدلاً من السماح لهم بالعودة كذلك حل مشكلة الملكيات، التي آلت لسكان آخرين بعد عملية الطرد والنزوح.

ـ تأجيل الوضع القانوني للمقاطعات الموجودة حول مدينة كركوك، فالأكراد يطالبون بإضافة المقاطعات الكردية إلى كركوك والعرب والتركمان والآشوريين يرفضون الانتماء إلى المقاطعات الكردية وغير ذلك عملية التأجيل فى حد ذاتها أصبح يترتب عليها المزيد من التأثيرات السالبة، لأن كل طرف من أطراف الصراع أصبح يستغل الوقت لتعزيز قوته وتدعيم موقفه في الصراع الوشيك المحتمل .

• الحكومة العراقية: أصبحت متورطة في عملية إعادة تأهيل مدينة كركوك، إضافة إلى عدم اهتمامها برعاية المفاوضات والمشاورات المشتركة بين زعماء الجماعات الموجودة في المدينة، كذلك لم تتقدم

بشكل رسمي لأي جهة دولية من أجل المساعدة في حل المشكلة، وحالياً أصبحت التقارير التي يتم تقديمها إلى مجلس الأمن الدولي غير منتظمة.

• زعماء الجماعات في المدينة: أصبحوا أكثر تورطاً في عملية تصعيد الخلافات، عن طريق التحالفات بين بعضهم البعض في مواجهة بعضهم البعض أيضاً، فبعض التركمان يتحالف مع الأكراد، وبعضهم مع العرب، وبعضهم الآخر مع الآشوريين- الكلدانيين ونفس الشيء بالنسبة للأكراد والآشوريين- الكلدانيين وجميع هذه التحالفات لا يتسم بالاستقرار، فتحالف الأمس ينفرط اليوم، وتحالف اليوم ينفرط غداً، ليحل مكانه تحالف جديد، على النحو الذي جعل الأوضاع في المدينة أكثر توتراً.

• حكومة كردستان الإقليمية: تتورط بوضوح لمصلحة الأكراد، وبالتالي فهي لا تتعامل مع جميع السكان على قدم المساواة، بل تعمل لمصلحة الأكراد وتتواطأ معها سلطة الاحتلال، وبالذات في عملية إخلاء المنطقة من الآشوريين- الكلدانيين الذين يمثلون السكان الأصليين للمنطقة، والذين يخاف الأكراد من وجودهم، لأنهم أسبق من الأكراد في المنطقة ويمتد تاريخهم إلى آلاف السنين، وبالتالي ينظر الأكراد إلى ظاهرة العمق التاريخي للوجود الآشوري- الكلداني في المنطقة باعتباره يسقط وينسف الأساس التاريخي لمشروع دولة كردستان التاريخية، وحالياً تنشط عملية ترحيل الآشوريين من خلال إغراءات منظمات شهود يهوه

الناشطة عالمياً من أجل تهجيرهم كلاجئين إلى البلدان الاسكندنافية وأمريكا وكندا واستراليا.

• الحكومة التركية: إضافة إلى حشودها العسكرية، فهل تعمل من أجل تصعيد أكثر تشدداً مثل إغلاق معبر الخابور الحدودي، وأنبوب نفط بيجي- جيهان لحرمان حكومة كردستان من العائدات المالية.

• الإدارة الأمريكية: تتعمد عرقلة إصدار القرارات الرسمية التي تحسم مشكلة كركوك، والمفاوضات والمباحثات بين زعماء سكان كركوك عن طريق اتصالاتها السرية بهم، وإغراءها لكل طرف بمساندة سلطات الاحتلال له في صراعه مع الآخرين كذلك تعمل الإدارة الأمريكية من جهة على عرقلة جهود الحكومة العراقية عن التحرك لمعالجة المشكلة، ومن جهة أخرى يعمل جون بولتون سفير أمريكا في الأمم المتحدة على عرقلة جهود الأمم المتحدة إزاء مشكلة كركوك أيضاً .

مجالات النزاع الرئيسية فى العراق

مع اقتراب نهاية الاحتلال والوجود العسكري الأمريكي لايزال الانتقال السلمي في العراق يواجه شبح النزاع الأهلي بين الجماعات على احتكار أو تقاسم السلطة السياسية والموارد الكبرى ويواجه اشباح عنف الجماعات المسلحة والمافيات بموازاة ذلك ثمة أساس للأمل فى

الاستقرار في اطار نمط معتدل من الديمقراطية ذات المسحة الطائفية وتندرج في النزاع قوى فاعلة لا حصر لها على المستوى المحلي والوطني والاقليمي والعالمي واذا كان تقسيم المجتمع عرب، كرد ،شيعة ،سنة يصور خطوط الانقسام العامة، فأنه لايسعف في فهم ديناميكيات النزاع فهي أعمق، خاصة مسألة انقسام الجماعات الكبرى هذه انقسامات تدخل فيه عوامل التفاوت الطبقي (فقراء طبقات وسطى) والتجزئة القبلية ، وانقسام المناطق ، أو تنافر اجتماعي -ثقافي(أرياف- مدن) هذه القوى الفاعلة تحترب و/ أو تتنافس ، سلماً أو عنفاً ، لرد مظالم الحاضر أو مظالم الماضي، الفعلي منها والمتخيل .

<u>الاطار الوطني العراقي:</u>

النزاع الدائر في الاطار الوطني العراقي كوحدة سياسية- اقليمية يتمحور حول مفهومين أساسيين هما:

أ: بناء الامة وتركيب الدولة وهاتان عمليتان متطابقتان في الأمم المتجانسة بسبب اللغة – الدين – الثقافة ، تجانساً يستبعد الانقسامات الطائفية والدينية ،أما في الأمم غير المتجانسة فعملية بناء الأمة منفصلة عن عملية تركيب الدولة ومتداخلة معها وبناء الأمة يتعلق بفتح النظام السياسي والاقتصادي لمشاركة كل الجماعات في المؤسسات الرسمية،

والمشاركة في الموارد (الاقتصاد و النفط) أما تركيب الدولة فيتعلق بإنشاء مؤسسات الإدارة المدنية وأجهزة العنف الرسمي ، على قاعدة الشرعية والديمقراطية وعلى قاعدة القدرة على احتكار وسائل العنف الشرعي تلازم هذين الجانبين يولد أمة مستقرة ، أما تنافرهما فمفجر للنزاع ومستقبل العراق مثل ماضيه مرهون بتوازن ونجاح عملية توافق بناء الأمة وتكوين الدولة.

ـ التجربة العراقية السابقة: العراق ، شأن بلدان نامية كثيرة ، كان دولة تبحث عن أمة فنشأة العراق الحديث جرى في مرحلة ما قبل قومية ، بسبب طابعه الزراعي ، وتشظي مجتمعه ، وضعف شبكات التبادل والاتصال والتواصل الحديثة والوطنية العراقية تركزت ، مثلاً ، على تفاهم شيعي سني بخلاف إيران مثلاً حيث تندمج الوطنية الايرانية بالمذهب الشيعي ، الجامع للفرس والاذريين والعرب بحدود والكرد وكان باني العراق الملك فيصل الأول، وعياً بهذه القاعدة اللازمة لبناء الوطنية العراقية الوليدة وقد اعتمد العهد الملكي على طبقة كبار ملاك الأرض ، التي مثلت التنوع العراقي شيعة،وسنة، عرباً وكرداً وتركماناً ، مسلمين ومسيحيين والعهد الملكي اعتمد على هذه الطبقة من أعيان المجتمع ، لكنه استبعد الطبقات الوسطى الحديثة التي اتجهت إلى الاعتراض بأيديولوجية حديثة ، ماركسية ، قومية ، اشتراكية ، ليبرالية حداثية،الخ

والانقلابات العسكرية منذ عام 1958، دمرت طبقات ملاك الأرض الكبار ، وفتحت باب صعود الطبقات الوسطى ، من ناحية ، وهشمت من ناحية أخرى آلية التكامل الوطني اللازم لبناء الأمة وعملت النظم العسكرية على تدمير مؤسسات الدولة : المحكمة الدستورية ، البرلمان ، القضاء المدني، واستبداله بقضاء عسكري، وتحكم العسكر المباشر ، وفرضت وضعاً تسلطياً هذه العملية تسارعت في عهد البعث 1968-2003 الذي فرض هيمنة احتكارية مطلقة على السياسة والاقتصاد والثقافة والمعلومات ، وهمش عملياً كل مايقع خارج الحزب القائد جماعات وأحزاباً وبذا تهشم بناء الدولة فالمؤسسات تتحول إلى دولة شخص ، واضطربت آلية بناء الأمة وبصعود الاسلام السياسي خصوصا بعد ثورة إيران 1979 ، تحول مناخ الثقافة السياسية من الأيديولوجيات الحديثة إلى سياسة الهوية الطائفية والدينية وأدت المغامرات العسكرية (حرب ايران، حرب الكويت) إلى استنزاف قدرة الايديولوجية الرسمية ، وتقويض القدرات المادية والبشرية للدولة كجهاز حاكم، بعد انهيار الدولة كممثل للجماعة الوطنية أو فقدان الشرعية.

سياسة الهوية: ان سياسة الهوية في عراق ما بعد الاحتلال 2003 فصاعداً عامل حاسم في تكوين النزاعات واذكائها أو اخمادها ، كما في بلورة طبيعة النظام السياسي للدولة بشقيها كجهاز للحكم وكممثل

شرعي للجماعة الوطنية والفهم الواضح لسياسة الهوية في العراق يتأسس بنظرة مقارنة مع سياسة الهوية في مناطق أخرى فمثلاً انهيار فاعلية أيديولوجيات الأمم في الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا السابقة ، دفع النخب الحاكمة إلى إحلال الأيديولوجية الوطنية التي حبست الصراع في هاتين الرقعتين في قفص الاحتراب القومي واشتد ذلك بأنهيار الاقتصاد المركزي بصيغته القديمة أما في العراق فان تقوض الفاعلية الاقتصادية للدولة وانهيار فاعلية الأيديولوجية الاشتراكية – القومية اتخذ مساراً آخر هو احلال الدين والقبلية كقوي تماسك وتعبئة اجتماعية بديلة ، في غضون ذلك كانت كردستان في وضع دويلة مستقلة كأمر واقع وأدى صعود القومية الكردية إلى تحفيز قوى التركمان والآشوريين إلى تأسيس هويتهم بأزائها ، وبذلك انتشر هذا الشكل من التعبئة والفعل على أساس الهويات الصغرى.

صعود سياسة الهوية ، كان اعلاناً عن واقع تهشم الوطنية العراقية الجامحة ، وعن ضرورة إعادة تأسيس هذه الهوية الجامعة والحلول التي تبلورت قبل 2003 في اطار القوى الفاعلة تمحورت حول الفيدرالية ، واللامركزية ، أما بعد 2003 فقد أضيف إليها عنصر آخر : التوافق لكن ينبغي التنبيه إلى أن الجماعات المؤسسة على الهوية الدينية أو المذهبية ليست كتلاً صوان فهذا الجلمود الظاهر مفتت داخلياً بتنظيمات

وميول اجتماعية: الطبقة (فقراء المدن مثلا) والثقافة (حضر- ريف) والجهة (جنوب، هويات مدن الخ) والقبلية ، فضلاً عن الانقسامات الايديولوجية هكذا باتت الهويات تضم كتلاً فرعية ، متنافسة متعارضة وسط الجميع.

- مشكلات النزاع العامة : تفيدنا الأبحاث النظرية في النزاع ، أن النزاعات قد تكون عنيفة ، أو غير عنيفة ومنها ما هو تدميري ، وما هو بنائي ،أو مزدوج وبعض النزاعات العنيفة التدميرية قد تنطوي على إمكانية تنفيس الاحباط ، والتدمير في المدى القصير ، لكنها بناءة في المدى المتوسط أو البعيد فبعض الاجراءات لحل النزاعات الآنية قد ترسي الاستقرار في المدى القصير لكنها مدمرة في المدى البعيد وعليه ليست صورة النزاع كالحة تماماً وتنبغي دراستها في ضوء ماتنطوي عليه من امكانات آنية ومتوسطة وبعيدة .

- مجالات النزاع العيانية :ارث الماضي ووقائع الحاضر تقدم لنا ستة مصادر لمولدات النزاع الذي يمكن أن يتفجر لأكبر الأسباب أو أقلها شأناً ويمكن تلخيصها، على النحو التالي بعد أن نستبعد الأبعاد الاقليمية والدولية لدواعي التركيز :

الاول يتمحور في النزاع العريض بين ميول حكم الأغلبية ، والحكم التوافقي الأول ينطوي على احتكار ، والثاني على مشاركة أوسع ميل الأغلبية ناشيء عن الاعتقاد بأن الاغلبيات العرقية أو المذهبية هي أغلبيات سياسية بالتعريف ، رغم أن الجماعات ليست متجانسة اجتماعياً أو سياسياً أو ايديولوجياً ، وأن الأغلبيات السياسية قد تتشكل بصورة عابرة للجماعات دون الوطنية وتنبع من ميل الأغلبية جملة مشكلات : منها احتدام الصراع في الاطار الفيدرالي (بين المركز _بغداد ، والاقليم _ كردستان) ، أو صراع آخر بين النزعة المركزية في بغداد بمواجهة اللامركزية الادارية للمحافظات وأخيراً فنزعة الأغلبية المركزية تتجلى في احتكار الأجهزة الادارية والعسكرية ، احتكاراً يقوض الحكم التوافقي والاطار الفيدرالي معاً ، كما تتجلى في اشتداد النزعة المركزية بأزاء الهيئات المستقة ، والقضاء ، اشتداداً ينطوي على عواقب وخيمة على الاستقرار .

الثاني يتعلق بتوزيع الموارد وتقديم السلع العامة وانعاش الاقتصاد الدولة العراقية ريعية ، النفط فيها يشكل 95% من موارد الحكومة المركزية ، توزيع السلطة السياسية ينعكس مباشرة في توزيع الموارد وبوجود سياسة الهوية اطاراً للوعي والفعل ، فتفاوت توزيع الموارد سيترجم في التصور السياسي تهميشاً مذهبياً ، ممايعمق خطوط الانقسام

زد على ذلك أن وفرة موارد النفط المحتكرة من الدولة يؤدي إلى دمج السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية.

الثالث للنزاع يتمحور حول المصالحة / المواجهة، والمقاربة في هاتين ترتكز على الحوار، العفو ، الاجتثاث ، ثم فتح باب الاندراج والمشاركة وخطوط الانقسام في هذا العنقود عديدة ، متداخلة ،تخضع حتى الان للارادة السياسية الجزافية ،ولم تتبلور بعد في صيغة قانونية _ حقوقية.

الرابع هو تصادم نزعة المركزية الثنائية العرب بأزاء الكرد ، أو الكرد بأزاء الثنائيات الصغيرة التي تتجلى في انعدام حماية الأقليات وأضعف التمثيل في المؤسسات الكبرى كالبرلمان ، أو الحكومات المحلية وتلكؤ منح الحقوق الثقافية للأقليات.

الخامس للنزاع يتمحور حول الدستور ، الذي ينتظر استكمال التعديلات المنتظرة ورغم أن السقف الزمني للتعديلات هو ستة أشهر ، فالتعديلات معلقة منذ أكثر من ستة أعوام.

الخامس للنزاع يتمحور حول الدستور ، الذي ينتظر استكمال التعديلات المنتظرة ورغم أن السقف الزمني للتعديلات هو ستة أشهر ، فالتعديلات معلقة منذ أكثر من ستة أعوام وهناك أيضاً الفراغ المؤسسي والقانوني

، فمجلس الاتحاد المنصوص عليه دستورياً لم يتأسس حتى اللحظة، فيما يحفل المجال التشريعي بفراغ كبير بانتظار تشريع نحو 60 قانوناً.

السادس والأخير هو تصادم النزعة الاسلامية مع نزعة الحداثة الفكرية ، التعدد والدستور يشي بهذا التصادم منذ المادة الأولى مازجاً بين معايير الديمقراطية الحديثة القائمة على الحريات السياسية والمدنية ، ومعايير الأسلمة المتزمتة ، التي تخنق الفرد في منظومة القيم وأسلوب الحياة ونمط التفكير.

السادس والأخير في هذه الخلاصة المكثفة هو تصادم النزعة الاسلامية مع نزعة الحداثة الفكرية ، التعددية والدستور يشي بهذا التصادم منذ المادة الأولى مازجاً بين معايير الديمقراطية الحديثة القائمة على الحريات السياسية والمدنية التي تخنق الفرد في منظومة القيم وأسلوب الحياة ونمط التفكير وأخيراً بينما يسير العالم العربي وان يكن ببطء ، نحو فك الهيمنة المركزية للسلطة التنفيذية وصولاً إلى انفتاح النظام السياسي ديمقراطياً ، يسير العراق وئيداً ، في الاتجاه المعاكس لكن أساليب النزاع تتغير ، فمولدات النزاع المسلح ، أو صراع الميليشيات ، تخفت لصالح النزاع في اطار العمل المؤسسي ، من دون استبعاد النشاط السياسي خارج المؤسسات ، وأيضاً من دون استبعاد خرق الدولة لقواعد ضبط أدوات العنف الشرعي التي تتوفر عليها كما أن الهويات

الكلية للاثنيات و الجماعات الدينية – المذهبية تنشطر انشطارات اولية فاتحة المجال للانتقال مستقبلاً إلى سياسة القضايا العابرة للطوائف والجماعات الصغيرة لكن شروط هذا الانتقال ماتزال جنين ومن أخطر انعكاسات الحروب والصراعات الأهلية التي تمر بها منطقتنا راهناً، تغيير جذري في تركيبة النسيج البشري للمجتمعات العربية بتصاعد موجات التصفية الدينية والطائفية لخلق كيانات متجانسة فى القوة والعنف وإلى عهد قريب كانت مجتمعاتنا متنوعة كغيرها من بلدان العالم، كانت الأحياء اليهودية مكوناً من مكونات بعض هذه المجتمعات في مشرق العالم العربي ومغربه، وإن انحسر الآن وإلى حد الموجة الجنونية التي عرفتها بعض البلدان العربية في السنوات الأخيرة، كانت أغلب مجتمعاتنا متنوعة طائفياً دون مشاكل في التعايش، ولم يكن خط الاختلاف الطائفي محدداً في الهوية السياسية في العراق وسوريا واليمن، كما أن العامل الديني لم يكن عقبة في تماسك المجتمعات في البلدان ذات الأقليات المسيحية وفي الأقطار العربية ذات التنوع الديني والطائفي وقامت الثقافة السياسية على الأيديولوجيا العروبية التي شكلت وعاءً ناجعاً لاستيعاب الاختلافات العقدية ضمن منظور يستند للهوية القومية الجامعة بمرتكزاتها الثلاث:اللغة والتقليد التاريخي والوعي الشعوري ، وهي مفاهيم بلورها مفكرا القومية العربية الأبرزان: ساطع

الحصري المسلم وميشيل عفلق المسيحي ورغم تجاوزات الأنظمة القومية العروبية السلطوية، فإنها استطاعت إلى حد بعيد تأمين السلام الأهلي في سياق مشروع الدولة الوطنية ذات المضمون القومي الكلي في مواجهة الهويات الفرعية بيد أن الثغرة الكبرى التي عانت منها التجارب العربية هي الفصل غير المبرر داخل دائرة المواطنة بين اعتبارات الهوية القومية واعتبارات المشاركة ، فلم تنجح الدولة القومية العربية في بناء مجتمع سياسي متساو، تحكمه قيم مدنية ومعيارية مشتركة،ومن هنا ظلت المراجع القومية مجرد واجهة أيديولوجية فاقدة لأي هندسة سياسية موضوعية، فكان من الطبيعي أن تنهار مع هزات التغيير التي أعادت المجتمعات إلى هوياتها الأهلية المتصادمة وما يتعين التنبيه إليه هنا هو أن الهوية السياسية في المجتمعات الحديثة تختلف نوعياً عن الهوية العضوية بالمنظور القبلي الكلاسيكي أو المتوهم إنها هوية مفتوحة حرة، تقوم على التشارك ضمن مجال عام قائم على الاختلاف والتنوع وما يتطلبه الواقع السياسي العربي هو الانتقال من الأيديولوجيا الكونية المجردة التي قادت إلى الخراب الراهن أي الأيديولوجيات القومية من دون وسائط مدنية والابتعاد عن خيار الوحدات النمطية المتجانسة المطروح راهناً، والسعي

لعقد التسويات الاجتماعية الضرورية لبناء المجال العمومي المشترك الذي هو أرضية العمل السياسي في الدول الحديثة.

الهوية العراقية صراع بين البقاء والهيمنة :

ما يحدث الآن في الساحة العراقية من صراعات وأزمات سياسية وأمنية وما إلى ذلك من أحداث عصفت وتعصف بالعراق أرضاً وشعباً وبصورة متوالية وبوتيرة متزايدة يوم بعد يوم يجعلنا نتأكد أن هناك صراع من أجل طمس الهوية العراقية بل طمس العراق وتغيير معالمه وحدوده الجغرافية فالجميع يتحدث الآن عن سايكس – بيكو جديدة وحسب ما يشاع يراد منها تقسيم العراق إلى دويلات وحسب التوزيع الطائفي والقومي هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن كل الجهات التي لها مصالح في العراق تسعى إلى طمس الهوية العراقية وترفض كل صوت وطني عراقي ينادي بإستقلال العراق عن أي تبعية سياسية وسيادية لأي دولة وما حصل من عمليات قمع للمتظاهرين العراقيين لأنهم رفعوا شعار إيران بره بره بغداد تبقى حرة هو خير شاهد وكذلك المجزرة التي ارتكبت فى حق أتباع المرجع العراقي الصرخي في صيف 2014م لأنهم رفضوا التبعية لإيران وناهضوا مشاريعها التوسعية في العراق التي تسعى لتنفيذها من خلال السياسيين ورجال الدين الموالين لها وهذا ما دفع بتلك الجهات أن تسعى لتصفية هذا الخط الوطني

العراقي الشريف ويضاف لذلك عمليات التهجير والقتل والترويع لأهل السنة الرافضين لإيران وتوجهاتها في العراق ويضاف إلى ذلك كله عملية تغيير معالم العراق حتى في داخل المناطق التي تهيمن عليها إيران من قبيل تغيير أسماء المحافظات وتغيير أسماء الشوارع واستبدالها بأسماء رموز وقيادات إيرانية يضاف إلى ذلك عملية التصفية الممنهجة التي تمارسها إيران والمرتبطون بها والموالون لها لكل قيادة دينية عراقية عربية موجودة في الساحة وما حصل مع الصدرين خير شاهد وكذلك ما حصل مع العراقي الصرخي الحسني فإيران تسعى وبكل جهد وطريقة أن تطمس الهوية العراقية وتمحوها من الوجود وتصريح قياداتها بأن بغداد عاصمة الإمبراطورية الفارسية من أوضح الأدلة على ذلك فعروبة العراق وهويته ما دامت موجودة وهناك من يدافع عنها فهذا يعني أن المخطط الإيراني التوسعي لازال في خطر لذلك تسعى جاهدة إلى تغيير معالم العراق واستخلاص ما يمكن استخلاصه لصالحها حتى وصل الأمر أن تُرفض الجنسية العراقية ولا يُقبل بها بعدما قرر ساسة الصدفة أن يمنحوها للسيستاني من باب التزلف والتقرب والتملق له فرفضها ولم يقبلها فكيف يقبل هوية عربية عراقية وهو إيراني فارسي ؟ وما بالك بمن هو أدنى مستوى من ذلك ؟ أليس هذا طمساً واضحاً للهوية العراقية حتى بات أتباع هذه المرجعية الإيرانية يفضلون الإيرانيين على العراقيين

ويقدمونهم على أنفسهم بل وأخذوا يغيرون أسماء شوارعهم ومدنهم بأسماء قيادات ورموز إيرانية باتوا يتنفسون إيران كالأكسجين ولا يستغنون عنها ووصل الأمر بهم أن يتاجروا بدمائهم من أجل إيران !! فهاهم الآن يتغنون بقاسم سليماني على أنه هو صاحب الفتوحات في العراق بينما في حقيقة الأمر من يُقتل هم العراقيون ومن يحارب داعش هم العراقيون ويعطون الفضل والفخر وينسبون تلك التضحيات لإيران وقادة مليشياتها !! وفاق الأمر كل ذلك إلى أن وصل أن يتهموا بالإرهاب كل من يرفض إيران ومشاريعها الدموية ويستباح دمه وماله وعرضه ومقدساته وهذا هو الطمس الحقيقي للهوية العراقية والعربية لكن ورغم كل المحاولات الإيرانية لطمس الهوية العراقية يبقى أبناء العراق الغيارى مصرين على إثبات هويتهم العراقية العربية .

المناهج الدراسيّة وصراع الهويّة في العراق:

إن الجدال حول العلاقة بين الهويّة والمناهج الدراسيّة في العراق ليس جديداً، بل هو قديمٌ قدم الدولة العراقيّة فمشكلة الهويّة كانت في صلب عمليّة بناء الأمّة في العراق وكان من الطبيعي أن يغدو موضوع المناهج الدراسيّة خلافياً وذا بعد سياسي، لأن الصراع الاجتماعي-سياسي كان يجري بصورة رئيسيّة حول تعريف الهويّة العراقيّة وعلاقتها بالهويات الأخرى العربيّة والكرديّة والإسلاميّة والسنيّة

والشيعيّة وقد حلّ وزير التعليم العالي والبحث العلمي العراقي ، ضيفاً على برنامج المنجز الذي تبثّه قناة البغداديّة ومن بين الأسئلة التي طرحت عليه، سؤال حول سبب عدم التركيز على تاريخ العراق ما قبل الإسلام في مناهج المدارس والجامعات، بوصفه تاريخاً لا خلاف عليه ويعكس خصوصيّة الحضارة والهويّة العراقيّتَين ويصلح بديلاً عن التاريخ الإسلامي الذي يحمل معه الانقسامات الطائفيّة والمذهبيّة فظهر الوزير في إجابته غير متحمّس لهذا الطرح، وشدّد على أن البديل الصحيح هو تدريس الإسلام بطريقة منفتحة تستوعب الطروحات المختلفة وعدم الاقتصار على تفسير واحد للإسلام ورواية واحدة للتاريخ الإسلامي وإجابة الوزير لم تأتِ مفاجئة، نظراً لخلفيّته الإسلاميّة وتجدر الإشارة إلى أنه من بين قلّة من السياسيّين العراقيّين الذين أولوا هذا الموضوع اهتماماً شخصياً، إلى حدّ إصداره كتاباً عن مناهج العلوم الإنسانيّة المدرسيّة والجامعيّة ويقول الوزير إن حزب البعث ألغى كلّ الهويّات الطبيعيّة المتنوّعة، وضمنها طبعاً هويّة العراقي نفسه وأبقى على هويّته التي منحها قسراً لكل العراقيّين وهي هويّة حزب البعث ولتجاوز هذا الميراث الإقصائي، يشدّد على ضرورة السماح للطلاب بالاطلاع على أكثر من رواية واحدة للتاريخ والدين دون المساس بالثوابت الوطنيّة الأساسيّة ولعلّ أشهر جدال حول هذا الموضوع ذاك

الذي كان بين ساطع الحصري الذي كان مسؤولاً عن التعليم والمناهج التعليميّة في ثلاثينيّات القرن الماضي، وبين لجنة أمريكيّة زارت العراق وأجرت تقييماً لمناهجه الدراسيّة في تلك الفترة واعتبرت اللجنة المناهج الدراسيّة العراقيّة شديدة المركزيّة وجامدة ومنقطعة عن الاحتياجات الاجتماعيّة ومتجاهلة التنوّع الاجتماعي والخصوصيّات المحليّة فاستفزّت تلك التوصيات الحصري الذي كان متأثراً بالنظريّة القوميّة وكان يريد استخدام المناهج لغرس الأيديولوجيا القوميّة العربيّة العلمانيّة في عقول الطلبة والحصري كان يعتقد أن المناهج الدراسيّة وسيلة مهمّة لنشر المشاعر القوميّة والإيمان بوحدة الأمّة العربيّة لذلك كان يرى أن التركيز على الخصوصيّات المحليّة والثقافيّة لن يخدم هذا المشروع القومي الذي يهدف إلى الدمج ويمكن القول انه ومنذ ذلك التاريخ، هيمنت مدرسة الحصري على فلسفة المناهج في العراق لتبلغ ذروتها في ظلّ حكم حزب البعث من هنا ينطلق الوزير في نقده لتلك المناهج ويدعو إلى تبنّي فلسفة جديدة تقوم على التعدد ولا تنكر دور الدين لكن، ثمّة مشكلتَين رئيسيّتَين في هذا الخصوص أولاً، صعوبة بناء منهج تعدّدي يقوم على تناول قضايا دينيّة وتاريخيّة هي في صلب الصراع العقائدي بين المذهب الشيعي والسنّي، وفي الوقت نفسه التأكيد على الوحدة الوطنيّة ثانياً، صعوبة إنجاز مثل هذه المهمّة في الوقت

الذي يعيش العراق صراعاً طائفياً حاداً تستخدم فيه الرموز الدينيّة والتاريخيّة والميثولوجيّة في عمليات التعبئة الطائفيّة ومنذ عام 2003، برزت هذه المشكلة كإحدى قضايا الخلاف التي أثارت الكثير من الاتهامات والشكوك فمنذ تولّى القيادي الشيعي خضير الخزاعي منصب وزير التربية،سجّلت اعتراضات سنيّة كثيرة على محاولة الوزارة نشر التشيّع وتغيير تاريخ العراق وواجه الوزير الأديب انتقادات مشابهة، من بينها أنه يرعى عمليّة تطهير أيديولوجي في الجامعات العراقيّة، وتحديداً من خلال التزامه الصارم باجتثاث البعث وقد وصلت بعض الاتهامات السنيّة إلى حدّ الإشارة إلى وجود تنسيق مع إيران لإعادة صياغة المناهج الدراسيّة، مما اضطرّ وزارة التعليم العالي إلى إصدار بيان ينكر هذه الاتهامات كذلك، كانت بعض شكاوى من أن كتب التاريخ قد حجبت مراحل وأحداث هامّة من تاريخ العراق، لا سيّما في ظلّ حكم البعث وفي خلال الحرب العراقيّة-الإيرانيّة التي ما زال عدد كبير من السنّة يعتقدون أنها كانت حرباً وطنيّة عادلة وفي المقابل، سُجّل ضغط شيعي مصدره الشعور بأن المناهج لم تشهد ما يكفي من تغيير وقد عبّرت بعض التيارات الشيعيّة عن اعتقادها أن المناهج يجب أن تشهد تغييراً تامّاً بهدف القطع مع مرحلة البعث، وبأنه من حقّ الشيعة أن يدرسوا أفكار طائفتهم التي حجبها النظام السابق كذلك، ثمّة اعتراضات على استمرار

ورود مصطلحات ومفاهيم بعثيّة في الكتب الدراسيّة، خصوصاً في ما خصّ التركيز على العراق كجزء من الوطن العربي بدلاً من التعامل معه كبلد بهويّة متمايزة ووسط سيل الاتهامات والشكوك، كانت دائرة المناهج الدراسيّة في وزارة التربية وبالتعاون مع منظّمة اليونيسكو قد قطعت شوطاً طويلاً في إجراء تغييرات على المناهج ويبقى من الواضح أن الأسئلة المهمّة المتعلقة بموضوع الهويّة والصراع الطائفي، ما زالت قائمة فتلك المناهج ما زالت تفتقر إلى توجّه واضح في التعامل مع القضايا والأحداث الخلافيّة، وقد تمّ في كثير من الأحيان تجاهل تلك الأحداث مثل حقبة حكم البعث في العراق بعد عام 1968 والاحتلال الأمريكي وما تبعه ولا يبدو ذلك غريباً إذا ما عرفنا أن البرلمان العراقي فشل حتى الآن في إقرار علم ونشيد وطنيّ جديدَين، على الرغم من مشاريع كثيرة أعلن عنها في هذا الصدد والخلاف الذي جرى ما بين الحصري واللجنة الأمريكيّة في ثلاثينيّات القرن الماضي ما زال غير محسوم حتى اليوم، لأنه يرتبط بجدال سياسي أوسع حول المنهج الصحيح لبناء الأمّة في العراق وعلى الأغلب، بات أكثر تعقيداً إذ لم يعد الاختلاف فكرياً فحسب بل تحوّل صراعاً في ما بين روايات متناقضة حول تعريف الهويّة والأمّة العراقيّة.

الهويَّة السُّنِّية... صراعٌ من أجل البقاء:

لم يكن سهلاً قط، بالنسبة للسُّنَّة العرب في العراق الحديث عن هويَّةٍ سُنِّيةٍ خاصَّةٍ بهم تميِّزهم عن سواهم فقد كان هذا الحديث بمثابة إقرارٍ ضمنيٍّ بما أصرَّ السُّنَّة العرب ولا يزال بعضهم على رفضه وتجاهله لكنَّ السُّنَّة العراقيين الآن، ونخصُّ بالذكر الآن العرب منهم، أمام مرحلةٍ لم يعد مجدياً الرفض فيها، لأنَّ هويَّتهم ووجودهم صارا مهدَّدين أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، لم يعد أمام السُّنَّة العرب خيارٌ، إمَّا أن يكون لديهم هويَّة سُنِّيَّة واضحة معلنة، أو أن يرضخوا لمشروع يستهدف على الأقلِّ تذويبهم في المشروع الإيرانيِّ الجاثم على العراق، وهو المشروع الذي لا مفرَّ من الإقرار باستغلاله بنسبة لا بأس بها من الشعب العراقيِّ(حتى الآن) والسُّنَّة العرب هم أوَّل من رفض هذا الحديث عن الهويَّة السُّنِّية، فمنذ أن بدأ الحديث الطائفيّ والمحاصصة صراحة بعد الاحتلال، والسُّنَّة العرب يحاولون عبثاً النأي بأنفسهم عن التصريح بهويَّةٍ طائفيَّةٍ، وبينما سارع بعض الساسة الشيعة باستغلال ظروف ما بعد الاحتلال لإعلان البيت الشيعيِّ، كان هؤلاء يحاولون الحديث عن عراقٍ موحَّدٍ يضمُّ الجميع فهم الأمر من قبل الطرف الآخر أنه رغبة في عودة حكم البعث والسيطرة على كل العراق كما كان سابقا وهو أمر لا يمكن استبعاده كلياً من ذهن البعض وجزءٌ من هذا الرفض كان يعود لرواسب فكر البعثِ

القوميِّ الوطنيِّ الذي لم يكن من الممكن الحديث معه عن طائفةٍ، ناهيك عن الحديث عن هويَّةٍ طائفيَّةٍ، الأجيال التي نشأت على حكم البعث منذ أواخر الستينات من القرن الماضي تعلَّمت أن ذكر أنك سُنِّيٌّ أو شيعيٌّ عيبٌ لكن كان ذلك عهداً انقضى وإن كنت لا تريد الحديث عن هويَّتك فكي لا تفرِّق ولكي تحافظ على هويَّةٍ وطنيَّةٍ موحَّدةٍ فهذا شأنك وخيارك لا تتوقَّع أن يتَّخذ الآخرون الموقف نفسه مجاملة لك وهذا ما حدث نأى السُّنَّة العرب عن الحديث عن هويَّةٍ طائفيَّةٍ صريحةٍ مراعاةً للوحدة الوطنيَّة التي اتَّضح أنَّها مثل الغول والعنقاء والخلِّ الوفيِّ على الأقلِّ فيما يتعلَّق بشكلها في الدول العربيَّة القديمة بينما انهمكت النخبة السياسية التابعة للمشروع الإيراني في العراق في تثبيت ما فهمته من هوية التشيع حسب مشروعها الإيراني والإعلان عنها والترويج لها والتشبُّث بها، وهو ما كان له أثرٌ كبيرٌ لاحقاً على معطيات الأمور، فمن لا يبرز هويَّته يبدو كمن لا وجود له، على العكس من المبرزين لها الذين سيظهرون حتما بحجم أكبر بسبب الفراغ الذي أحدثه إحجام الآخرين عن إبراز هويَّتهم والمشكلة هنا ليست في كون الهوية الشيعية قدمت بحيث تُبرز حجم المكون وقوَّته فحسب ، بل أن طريقة الهوية الشيعية قدمت على نحو يجعل من الشيعي يشعر بأن هويته ترتكز على عدائه

للسنة وجوهر الهويَّة الشيعيَّة عبر المشروع الإيراني يرتكز على أمرين تاريخين لا يمكن التخلي عنهما:

أوَّلاً- المطالبة بالحقِّ المغتصب وهو الخلافة حسب الفهم الشيعي للموضوع .

ثانياً- المطالبة بثارات الحسين ولا حديث عن هويَّةٍ شيعيَّةٍ في المشروع الإيراني المسيطر والسائد حالياً دون هذين الأمرين ولن يبقى شيءٌ من التاريخ الشيعيِّ حسب المشروع الإيراني إن تمَّ السكوت عن هذين المعتقدين القائمين على الصدام مع السُّنَّة باعتبارهم اغتصبوا الخلافة حسب زعم الشيعة، وباعتبارهم قتلوا الحسين كذباً وافتراءًا وفي الحالتين، فإنَّ السُّنَّة بكلِّ أطيافهم سيجدون أنفسهم في مواجهة هذه الهويَّة الشيعيَّة المزعومة ، المختطفة من قبل مشروع سياسي إيراني

<u>ماذا يعني إظهار الهويَّة الشيعيَّة أمام السنة؟:</u>

يعني أن تجد نفسك كسني محاصراً طيلة الوقت باللطم على الحسين وفق أنغامٍ تتَّهمك بين لحنٍ وآخر بقتله يعني أن تجد المطالبة بالثأر للحسين على الجدران في المؤسسات الحكوميَّة وعلى البيوت وعلى السيارات وفي الشوارع أن تجد ابنتك تكتب على رأس ورقة الإملاء يا لثارات الحسين لأنَّ كلَّ زميلاتها يفعلن ذلك وفي كلِّ خطوةٍ ستجد نفسك

متَّهماً في جريمةٍ تؤمن أنَّها لم تحدث أصلاً خطف الخلافة، بينما تم إقناع شركاء الوطن أنَّها السبب في وجودهم على هذه الكرة الأرضيَّة لا جدوى من الإنكار لا جدوى من الحديث عن هويَّةٍ وطنيَّةٍ واحدةٍ في هذا السيل الجارف من الهويَّة التي لا تراك إلا عدوّاً لها، بل ترى في الانتقام منك السبب الذي خلق الله البشريَّة من أجله بالضدِّ تتميَّز الأشياء، وبالتمايز يكون التعريف، وهذه الهويَّة الشيعيَّة المدعومة بلا شكٍّ من الحكومة الإيرانيَّة وأجنحتها والتي تختطف الكثير من الشيعة العاديين غير المسيَّسين هذه الهويَّة لا تنفكُّ تضع السُّنَّة العرب في العراق في موضع لم يكونوا يريدونه أصلاً، لكنَّه حدث لم يعد الحديث عن الهويَّة السُّنِّية خياراً، صار معركة صراع من أجل البقاء، إمَّا أن تتمسَّك بسنيَّتك وتظهرها، أو تذوب في ذلك التيار الجارف، رغم مفارقته لكلِّ ما هو عقلانيٌّ وحضاريٌّ وأخلاقيّ هذه الهويَّة الشيعية حسب المشروع الإيراني لا تقتصر على من هو سُنِّي متديِّن، بل تشمل كلَّ سُنِّي ولو كان علمانيَّاً أو ملحداً، كلُّ من ينتمي لأسرةٍ أو عشيرةٍ سُنِّية الأصل سيجد نفسه معرَّضاً للإقصاء والتهميش وفي مراحل أخرى للقتل أو الاعتقال، وهكذا فقد اعتُبر الملحد سنيَّاً، واعتُبر العلمانيُّ سنيَّاً، واعتُبر الليبراليُّ سنيَّاً فقط لأنَّهم ينتمون للقبٍ سُنِّيٍّ، حتى لو لم يشكل شيئاً في أوَّلويَّاتهم وعقيدتهم لقد عوقبوا جماعيَّاً على اغتصاب الخلافة وقتل الحسين ولا

يمكن لك أن تحيِّد نفسك بترك التسنُّن ومظاهره، لكن سينفعك حتماً أن تتشيَّع وتظهر التشيُّع، هذا هو طريق النجاة الوحيد من تهمة قتل الحسين واغتصاب الخلافة بهذا المعنى، فالحديث عن الهويَّة السُّنَّيَّة له ثلاثة مستوياتٍ لا بدَّ من توضيحها:

المستوى الأول:الهويَّة السُّنِّية بمعناها العامِّ جداً، الذي يشمل العلمانيين والليبراليين وحتى القوميين الذين هم الأشدُّ عداءً لهذا الحديث شاؤوا الآن أم أبوا، هي هويَّة الانتماء التاريخيِّ للأمَّة الإسلاميَّة وحضارتها بكلِّ ما في هذا التاريخ من منجزاتٍ، وما فيه أيضاً من أخطاء ،الهويَّة الشيعيَّة كما يقدمها المشروع الإيراني ترفض هذا التاريخ جملة وتفصيلاً ، وتُصِرُّ على اعتباره مجرَّد غلطةٍ ناتجةٍ عن اغتصاب الخلافة، ولا تقدِّم أيَّ تاريخ بديلٍ بالمقابل بل تقترح مستقبلا قائماً على الانتقام من هذا التاريخ هذه الهويَّة الأوسع لا تشمل التديُّن السُّنيَّ أو مظاهره أو شعائره بل تشمل الإيمان بالأمَّة الإسلاميَّة بمعناها التاريخيِّ، بقدرة هذه الأمَّة على العطاء والإبداع، وبتاريخٍ مجيدٍ بين الأمم، هذه الهويَّة التي تتصادم مع هويَّة اللطم والعويل على التاريخ، يمكن أن يجد العلمانيُّون والليبراليُّون والقوميُّون أنفسهم فيها ويجب إبرازها فى وجه هويَّةٍ تريد إلغاء التاريخ لصالح جهةٍ معيَّنةٍ كان تاريخها سلسلة من الفشل المتكرِّر إنَّها هويَّة الرشيد، والمأمون، وبيت الحكمة، والمستنصريَّة، والأندلس،

وكلِّ المنجزات العلميَّة التي تحقَّقت في العهود الإسلاميَّة اللاحقة التي يرفضها الشيعة جملة وتفصيلاً إنَّها هويَّة العدالة الاجتماعيَّة التي تحقَّقت في عهود الخلافة الراشدة ومستوى العدالة الذي بقي يُعَدُّ قياسيَّاً بالنسبة لتجارب حضاريَّةٍ أخرى .

المستوى الثاني من الهويَّة السُّنِّية: هي هويَّة أهل السُّنَّة بالمعنى العريض ، وتشمل اليوم بعض الفرق التي ليست على وفاقٍ فيما بينها، لكنَّها بالتأكيد تقف جميعاً بعيداً عن المشروع الشيعيِّ-الإيراني- بمسافةٍ ليست واحدةً، كافية تماماً لكي يكون ثمة ما هو جبهة مشتركة وتشمل هذه الهويَّة ما يمكن أن نسمِّيه السُّنَّة المتديِّنين، بغضِّ النظر عن تصنيفهم في هذا التديُّن أي سُنِّي متديِّن، مهما كان فهمه بسيطاً أو سطحيَّاً، لا يمكن إلا أن يجد نفسه على صدامٍ مع هويَّةٍ إيرانية تعُدُّ أبا بكرٍ وعمر صنمَي قريشٍ بالنسبة له لم يبلغ الإسلام مداه وعزَّه ومجده، ولم يصل إلى مشارق الأرض ومغاربها إلاَّ عبر هذين الرجلين ومن اتَّبعهما .

المستوى الثالث من الهويَّة السُّنِّية: هو الأقلُّ انتشاراً حاليَّاً، ولكنَّه أيضاً الأكثر وعداً بتحقيق ما هو أكثر من مجرَّد ردِّ الفعل الذي يتمثَّل في المستويين الأولين ويستند على وجود مشروع سُنِّيٍّ حقيقيٍّ، مشروع إسلاميٍّ يجد في الإسلام رؤيةً حضاريَّةً يمكن استلهامها في البناء والعمران وهذا المستوى يتجاوز العراق وسُنَّة العراق حتماً فهو أكبر

من أن يكون مختصَّاً بقطرٍ أو بلدٍ معيَّنٍ، بل هو مسؤوليَّة جماعيَّة لكنَّ قُرب العراق وسُنَّته من المشروع الإيراني يجعلهم الأكثر تحسُّساً للحاجة إلى هذا المشروع السنيِّ البديل والمستوى الأول من الهويَّة السُّنِّية يستند إلى التاريخ وعمقه، فيجد فيه كلُّ من هو غير إسلاميّ امتداده وجذوره، حتى لو أسكنها لاحقاً في تربةٍ مغايرةٍ لثوابت هذا التاريخ ومقدَّساته والثاني يخصُّ التديُّن في أبسط وأنقى مظاهره، ويجد فيه كلُّ ملتزمٍ بأدنى التزامٍ دينيٍّ نفسه بعيداً عن مظاهر الغلوِّ والشرك والباطنيَّة التي جعلت من الإسلام ديناً باطنيَّاً كلُّ النصوص الدينيَّة فيه تعني عكس ما يبدو من ظواهرها والثالث هو المتَّجه إلى المستقبل ويبادر بالفعل والبناء سواء أكان هناك مشروعٌ شيعيٌّ أم لم يكن هو الذي يعُدُّ القرآن والسُّنَّة منصَّة انطلاقه نحو مستقبلٍ أفضل، بالضبط كما كان بالنسبة لأبي بكرٍ وعمر والهوية السنية ، ليست موجهة ضد الشيعي بالتأكيد، إذ يمكن للسني أن يسرد كل تفاصيل عقيدته دون أن يلتقى فيها مع الشيعة ،وكونك سنياً لا يعني بالضرورة أنك ضد الشيعي ، بل يعني اختلافك عنه وإن كنا نريد أن نكون مواطنين متساويين أمام القانون والدولة، لا يمكن القفز إلى المساواة بحرق ، مرحلة تأكيد واحترام الاختلافات والحديث عن الهوية السنية تأكيد على أنها وفي مواجهة المشروع الإيراني :هي صراع من أجل البقاء.